وصاحب الخلاصة والاوجه في غير المعصم عندهما وعندي لا يوجد في اللغة بحثا كذا في شرح آية
بخلاف كل من الاولتين وهو عدم العمل بمقتضى الحسد وعدم ظهور اثره فانه يجامع
كلا من الاخيرين اي الكراهة والنقوة منه والاوليان بضم الهمزة وفتح اللام و
التحتية اي عدم العمل بمقتضى الحسد وعدم ظهور اثره اختياريتان والاخيران
يضبط مقابله اضبط اريتان لاقدرة له على الخروج عنها لانه وصفان بالعمل والحرمة
لانهما غير داخلين تحت التكليف وقوله صلى الله عليه وسلم فلا يشيع مضارع من الثبي
بفتح فسكون الذي هو فعل الجوارح الذي يحصل به اذى المحسود وتحته في بعض النسخ
ما لفظ قلبه ولو معمما وعليه المعنى ويؤخذ عند القراء وعند بعض ان لا يهمهما والاضعف
وسيل الحسن البصري عن حد الحسد فقال غفلة نعم الحية وتشرية اليم في الصحاح الغفلة الخيرة واللبس
بهما بالتحريك والمراد هنا كما يرشد اليه الفؤاد وبسكون سروره لا يضرك بالرفع ونصبه
عالما بتقدير ذكر الضير كان المراد بها الحسد و ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز اي
تسع لا تقع اراءة الاجابة عما حدثت به انفسها بالنصب مفعول حدثت والضمير
المتكلم الرابط والظرف لغو وتاء الرفع فاعله والرابط محذوف اي حدثتها انفسها به
عالما مصدر ته ظرفية لم تكلم بخرف احدى التاءين تخفيفا اي في القولية بالسان على وفق
ذلك او لم تعمل به في الخفيات بالجوارح كذلك اي مدة عدم كل من الامرين المذكورين
فلا يؤاخذ بحديث النفس عالما بينه هذا الجزم وهذا المخصوص بغير الكفر فلو ترد دكفر قالا
اوجه الشيخان المرموز لهما بقولهم ح م واوجه الاربعة ايضا عن ابي هريرة رضي الله عنه
ان حديثه مرفوعا الى النبي عليه السلام وجيء بصيغة الماضي الامام الغزالي او بصيغة
المصدر المضاف له الالف فاسلم والغير لا تجوز نعته من حديث النفس على فعيل الطبع لام
بلا اختيار منه لم مردود جزم مخروف على الاول وجزم المصدر على الك من اربعة اوجه الاول
ان غير الاختياري لا يدخل تحت التكليف فلا ذنب فيه اذ لا ذنب فلا عفو ويجاوز
الخاطر وما اخذ منه مبني على ضعيف فقهي ولا عفو لعدم الذنب فلا يلام قوله في الحديث
ويمكن ان يقال انه بمعنى ترك عنها المؤاخذة به وتركها لا يستلزم ثبوت ذنب لصدق به ولا باباحة
ابتداء والثاني ان غير الاختياري من الخواطر لا الاول تؤاخذ به امة من الامم يجاب
الى ثبوت هذا المعنى والى به فلا وجه للتخصيص بقوله امتي ونقض ثبوت دليل المعنى
فوجه بتبين دوام ذلك الامر في هذه الامة كما ان الصحيح ان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا
وان جاء شرعنا بموافقته لنسخ شرعنا كل ما عداه والثالث ان ذلك تحمل على فعيل الطبع

انما يقع

انما يقع على رواية رفع انفسها واما على رواية نصبها فلا اذ الرفع على الاضطرار
وانها صدقة من غير قصد منه والنصب على الاختيار والرابع وهو آخر الاوجه ان
آخر الحديث المذكور بتمامه آخره تقيد مع الغاية فتقدير
الحديث عفو الله تعالى عن امتي كل ما حدثت به انفسها الى ان يظهر اثره على الجوارح
اما بالتكلم او بالعمل فيدخل في العفو المحدث عنه بقوله عفو الله عن امتي الهم والعزم
اي الميل والتوجه للام والعزم على الدخول وهو فوق ما قبله بالطلب تنازعه
المصدران بعد ميل الطبع المتعلق بالخاطر اذا لم تتكلم او تعمل به وفي رواية بانه
وأن اقتضى ذلك لمن عارت المؤاخذة في الهم والعزم من دليل آخر والمراد بالتكلم
في قوله ما لم يتكلم تكلم بصيغة المصدر ضد المراد به او ذلك التكلم اشرمن اثاره
الاثار الحسد ومقتضى بصيغة المفعول من مقتضاه لا مطلق الكلام الذي قد
لا يتعلق بالحسد وهل اثره ومقتضاه بقوله كالغيبة والقدح او الطعن في المحسود
والسب له للتعليل الحسد وهو الظن لان ذلك المحسود اي القول بمقتضاه والاظهر
قلبه للكلام ولذلك المراد بالعمل اي على العود ضرره على المحسود فان قلت اذا
مجرد اعتقاد الكفر والبدعة حرام ثابت من يقوم به على قبحها وان لم يظهر اثرها
ظاهرا لا يعفى عن شئ منها في حال فما لا يكون مجرد سوء الظن والحسد ونحوهما
كذلك اي حراما وان لم يبد قوله ولا فعله مر ان كلا منها فعل قلبي كالاعتقاد بن
المذكورين فالفرق بينهما الذي يوجب الاولان ويعد تحريم الحسد وما معه ما ذكرته
قلت الاولان اي الكفر والبدعة قبحها وضوحا القائمان بها لقوتها فان
كلا منها قبيح ذاته وقبح ما هي فيه من ظهور الحسد ونحوه المؤثم بها من قام به
ذلك لسيئة العمل القبيح الذي يزينه الحاسد عليه فاذا اجتمع وفي نسخة
بحذف الف الخاطر عنه اي من قبح العمل المزين عليه والبغض اي نزول البغيه
لا يبعد ان يرتفع عنه الحرمة والاثم اي لا يقومان به اصالة لانها يقومان ثم
يرتفعان عند فقد العمل القبيح لاسيما ارتفاعه في امة محمد صلى الله عليه وسلم
مزام صفة امة وذلك ثبت بشهادة قوله فيما كنتم خير امة اخرجت للناس الاية و
غيرها لشريف نسبه وكرم صفته المصطفى المضافة الى الله صلى الله عليه وسلم
وشرف المضاف بشرف المضاف اليه كما يحب له يقول صحيح ضيار النووي
بحسب الاخبار واحد رهابة سر سرين الاسرار ان المضاف يستحوذ في سناء الاقدار

Copyright © University